



التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وسبل التغلب عليها

الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد شندي

جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

E-mail: ishindi@qou.edu

المخلص

هدف البحث الحالي رصدَ ودراسة التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، ووضع الحلول المناسبة، بغية تعديل مسارها والحفاظ عليها، لتظل قائمة بالدور المهم الذي أنشئت من أجله، تلبية لحاجة الجمهور، وخدمة للصيرفة الإسلامية التي غدت جزءاً مهماً من النهضة الحديثة الشاملة للأمة الإسلامية، حيث يشهد العالم اليوم انتشاراً واسعاً للمصارف الإسلامية، التي ما تزال تنمو وتتطور سريعاً، وتشق طريقها بقوة واقتدار في معظم دول العالم، على الرغم من قصر عمرها، وحداثة تجربتها، والمنافسة الشرسة التي تواجهها، والتشكيك في وضعها وطبيعتها عملها، في محاولة لإفشالها، حيث تعد المصارف الإسلامية البديل الشرعي للمعاملات الربوية التي حظرتها الشريعة الإسلامية الغراء، وهي لا تزال تحظى باهتمام كبير في البلاد العربية والإسلامية وفي خارجها، وقد تجاوزت كثيراً من العقبات والمصاعب التي واجهتها، وقد انبنى هذا البحث من أربعة مباحث وخاتمة، كان المبحث الأول في التعريف بالمصارف الإسلامية ونشأتها وأهميتها وأهدافها، والثاني في نشأة المصارف الإسلامية الفلسطينية وتطورها، والثالث في التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، والرابع في سبل التغلب على التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وفي سبيل الوصول إلى النتائج المرجوة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة وتحليل الوثائق والنشرات المختلفة، ومراجعة المختصين في الصيرفة الإسلامية، وإجراء المقابلات مع عدد من القائمين على رأس الهرم في هذه المصارف، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أدرجت في نهايته مع التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التحديات، المصارف الإسلامية، فلسطين، سبل، التغلب.

Abstract

The current research aims to study the challenges facing Islamic banks working in Palestine and to suggest suitable solutions with the hope of correcting their path and maintaining them so that they can remain, playing their important role, answering the needs of their audience, serving Islamic banking which has come to be an important part of the modern enlightenment encompassing of the whole Islamic nation. Our world today is witnessing a rapid development and dissemination of Islamic banks which are still growing and developing rapidly striking their path in most countries of the world despite their short existence and their recent experience and the ferocious competition facing them and the shedding



of doubt over their nature and functionality in an attempt to bring about their failure, given that Islamic banks are considered the legal alternative to interest-based transactions which have been prohibited by Islamic Sharia. Such banks are attracting great attention inside Arab and Islamic countries and even outside of them while they have been able to face many obstacles and challenges. To this end, the current study is divided in four sections followed by a conclusion. As such, the current section introduces Islamic banks, elaborates on their importance, development and aims. The second section, however, introduces Islamic banks in Palestine and highlights their development while the third section examines the challenges facing Islamic banks working in Palestine. The fourth, in sequence, aims to introduces some methods of overcoming the challenges facing Islamic banks working in Palestine. For the sake of reaching the desired results, the researcher uses the descriptive and analytical method which is based on analyzing documents, consulting experts on Islamic banking and conducting interviews with those on top of the pyramid of such banks. The study concludes with a set of results which have been stated at the end with some recommendations.

Key words: challenges, Islamic banks, Palestine, methods, overcoming.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: هذا بحث علمي يعرض فيه الباحث موضوعاً ملخّصاً بعنوان: التّحدّيات التي تُواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وسُبُل التغلّب عليها

مشكلة البحث

مشكلة البحث الحالي بُرئتها أن هناك جملةً من التّحدّيات تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، منها تحديات تشترك فيها مع المصارف الإسلامية الأخرى الخارجية، ومنها تحديات تخصّ المصارف الإسلامية الفلسطينية، بسبب الحالة الاستثنائية التي تعيشها هذه البلاد، مما يعني الحاجة الملحة لرصد هذه التّحدّيات، والوقوف عليها، والعمل على وضع تصوّر عملي للتغلب عليها، ووضع ذلك كله بين أيدي الباحثين، وطلاب العلم، والمعنيين بالصيرفة الإسلامية، والقائمين عليها؛ من مجالس إدارة، وإدارات تنفيذية، سعياً لتصحيح المسار، باعتبار أن المصارف الإسلامية تعدّ جزءاً مهماً من النهضة الشاملة للأمة الإسلامية، كونها البديل الشرعي للمعاملات الربوية، التي تجريها البنوك التقليدية، والسؤال الآن اللذان يلخصان مشكلة البحث هما: ما التّحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟ ما سبل التغلب على التّحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وتنتزع عنهما الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم المصارف الإسلامية؟
٢. متى نشأت المصارف الإسلامية؟
٣. ما أهمية المصارف الإسلامية وأهدافها؟
٤. متى نشأت المصارف الإسلامية الفلسطينية وتطورت؟



٥. ما التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
٦. ما سبل التغلب على التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تعريف الباحثين وطلاب العلم والعاملين في حقل الصيرفة الإسلامية والإدارات التنفيذية، وغيرهم من المعنيين بالتَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وسبل التغلب عليها، من خلال عرض الأمور التالية:

١. مفهوم المصارف الإسلامية.
٢. نشأة المصارف الإسلامية.
٣. أهمية المصارف الإسلامية وأهدافها.
٤. نشأة المصارف الإسلامية الفلسطينية وتطورها.
٥. التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
٦. سبل التغلب على التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

أهمية البحث

أهمية هذا البحث تنمَّاز من أهمية الموضوع المطروح فيه للبحث والدَّرس، في الحاجة الملحة لرصد التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والوقوف عليها، وبخاصة في ظلَّ الوضع الاستثنائي الذي تعيشه المناطق الفلسطينية، سعياً للاستعداد لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، ووضع الحلول المناسبة لها، ووضع ذلك كله بين أيدي الباحثين وطلاب العلم والجهات المسؤولة والمعنيين بالصيرفة الإسلامية وعمل المصارف الإسلامية، مما يساهم في تعزيز الدور الحيوي والمهم الذي تقوم به هذه المصارف، وزيادة ثقة الجمهور الفلسطيني بها، خدمة للنهضة الشاملة للأمة الإسلامية.

حدود البحث

الحُدَّ الموضوعي لهذا البحث اقتصره على بيان التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وسبل التغلب عليها من خلال دراسة الوثائق والمستندات مع التركيز الشديد على إجراء المقابلات مع القائمين على تلك المصارف، والعاملين فيها من ذوي الخبرات الطويلة والمتراكمة، وهيئات الرقابة الشرعية، والإفادة من ذلك كُلِّه في تكوين المحتوى الذي يقوم عليه البحث.

الدراسات السابقة

تحدَّث أهل العلم كثيراً عن التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية -عموماً- في عدد من البحوث والدراسات العلمية، ومن ذلك: دراسة بعنوان: "التَّحْدِيَّات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي"، للباحثين منور إقبال، وأوصاف أحمد، وطارق الله خان، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ودراسة بعنوان: "المخاطر والتَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية"، للباحث عبد الرحمن كريم مهدي العزاوي، ودراسة بعنوان: "التَّحْدِيَّات التي تواجه البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية"، للباحث إسماعيل السعيدات، ودراسة بعنوان: "معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها"، للباحث مصطفى ناطق صالح مطلوب، ودراسة بعنوان: "المعوقات والتَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية"، للباحث محمد العقول، وكلها منشورة على شبكة الإنترنت. وأما عن وضع المصارف الإسلامية في فلسطين والتَّحْدِيَّات التي تواجهها، نتيجة الوضع الاستثنائي الذي تعمل فيه، فلم يجد الباحث دراسة علمية تناولت هذا الموضوع بشكل واف ومفصَّل، وكل الذي عثر الباحث هو دراسة بعنوان: "البنوك الإسلامية في فلسطين



والتَّحْدِيَّات التي تواجهها"، مقدمة إلى الجامعة الوطنية الماليزية، من قبل الطلبة الباحثين: محمد صبري هارون وعبد الرحيم أحمد وسهى مفيد أبو حفيظة وفادي أحمد حرز الله، وهي منشورة على شبكة الإنترنت أيضاً، حيث قسم الباحثون هذه الدراسة إلى مبحثين؛ تحدثوا في المبحث الأول عن البنوك الإسلامية في فلسطين، والثاني عن التَّحْدِيَّات التي تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها جعلت كل تركيزها على المصارف الإسلامية في فلسطين، وأبرزت التَّحْدِيَّات التي تخصها، وأضافت عن الدراسة التي تناولت الحالة الفلسطينية تحديات أخرى لتلك للمصارف الإسلامية لم تذكر فيها، كضعف وعي الجمهور في موضوع المصارف الإسلامية، والخلفية المصرفية غير الشرعية للقائمين على المصارف الإسلامية الفلسطينية، واستحواذ البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية، وتقليد الصناعة المالية للبنوك التقليدية، وضعف الكادر التنفيذي، ومنافسة المصارف التقليدية، وضعف التعاون بين المصارف الإسلامية الفلسطينية،... الخ.

منهج البحث

في سبيل معالجة مفردات هذا البحث، والوصول إلى النتائج المَرْجُوة منه، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على رصد دراسة الوثائق والمستندات والتقارير والنشرات والدراسات وإجراء المقابلات مع ذوي الاختصاص وأصحاب العلاقة، لبيان التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، والإسهام في وضع الحلول المناسبة لتظل هذه المصارف قائمة بالدور الذي أنشئت من أجله كبديل شرعي للمصارف التقليدية.

خطة البحث

اشتملت خطة البحث الحالي على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي: المقدمة، وقد تضمَّنت مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته، وقد جعلها الباحث في أربعة مباحث وخاتمة على النحو التالي: المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية ونشأتها وأهميتها وأهدافها. المبحث الثاني: نشأة المصارف الإسلامية الفلسطينية وتطورها. المبحث الثالث: التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين. المبحث الرابع: سبل التغلب على التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين. الخاتمة: تضمَّنت النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التعريف بالمصارف الإسلامية ونشأتها وأهميتها وأهدافها

المطلب الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية ونشأتها

أولاً: المصارف في اللغة: هي جمع مَصْرَف، وهو اسم مكان مشتق من الصَّرَف، وهو ردُّ الشيء عن وجهه، يقال: صَرَفَ الشيء صرفاً: رَدَّه عن وجهه، وصَرَفَ الأمر دبره ووجهه، والصَّرَفُ: التَّحَوُّل، والصَّرَاف من يبذل نقداً بنقد، والصَّرَاف مهنة، ويُطلق المَصْرَفُ على المكان الذي يتم فيه الصَّرَفُ (مجمع اللغة العربية، د. ت). أما المصارف الإسلامية في الاصطلاح فقد عرّفها الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية (قواسمه، ٢٠١٩: ١٣) بأنها: "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً"، وعرّف الدكتور عبد الرحمن يسري المصرف الإسلامي (إرشيد، ٢٠٠١: ١٤) بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها



الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً"، ويمكن أن يعرف كذلك (الوادي، سمحان، ٢٠٠٧: ٤٢) بأنه: "منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلترم بقاعدة الحلال والحرام".

ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية: بدأت فكرة الصيرفة الإسلامية الحديثة منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في العام ١٩٦٣م، حيث تم إنشاء ما يُطلق عليه بنوك الأذخار المحلية، التي أقيمت في مدينة (ميت غمر) في مصر، على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، وقد استمرت هذه التجربة ما يقارب الثلاث سنوات، ثم تم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، وذلك في العام ١٩٧١م، حيث نص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة الربوية، ثم جاءت التوصية بإنشاء مصارف إسلامية في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في العام ١٩٧٢م، وتم إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، ووقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام ١٩٧٤م، وبأشر البنك نشاطه المصرفي الفعلي في العام ١٩٧٧م في مدينة جدة، ثم توالى المصارف الإسلامية بالانتشار السريع في البلاد العربية والإسلامية، بل امتدت أخيراً إلى العديد من دول العالم (الوادي، سمحان، ٢٠٠٧؛ الهيتي، ١٩٩٨؛ العليان، ٢٠٠٦).

وقد جاءت المصارف الإسلامية لتكون بديلاً شرعياً للمصارف التقليدية، القائمة أساساً على الربا اقترافاً وإقراضاً، حيث إن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالربا، أضف إلى ذلك أنها لا تقرض فوائد مركبة في حال تعثرت عملية دفع الأقساط الشهرية، كما يحصل في البنوك التقليدية (غانم، ٢٠٢١؛ الوادي، سمحان، ٢٠٠٧). وتنطلق المصارف الإسلامية من نظرة الإسلام العامة للمال، تلك النظرة التي تقوم على قاعدة أن المال مال الله، وأن البشر مستخلفون فيه، من أجل توجيهه إلى ما يرضي الله -سبحانه وتعالى-، خدمة لعباده، فالفرد في الإسلام ليس حراً حرة مطلقاً في التصرف في ماله، بحيث يفعل فيه ما يشاء؛ لأن يده يد عارضة، والملكية الحقيقية للمال هي لله -تعالى-، ولذا فإنه يمكن القول بأن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بالأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء (غانم، ٢٠٢١؛ الوادي، سمحان، ٢٠٠٧).

المطلب الثاني: أهمية المصارف الإسلامية

تظهر أهمية المصارف الإسلامية باعتبارها ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي ينفر من الربا، ويأبى التعامل به، ويعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته المالية المختلفة، وتيسير سبل التبادل والمعاملات، وتيسير عمليات الإنتاج، وتعزيز طاقة رأس المال، والتألق نحو النمو الاقتصادي المطرد، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، فقد غدت المصارف الإسلامية ضرورة ملحة لمحاربة كنز المال، والعمل على تشجيع الاستثمار الحقيقي؛ من خلال المشروعات الاقتصادية، التي تسهم في زيادة الناتج القومي، والدخل القومي، والعائد الاجتماعي، من خلال الصيغ الاستثمارية الشرعية، وبالتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام، والتعاون معها، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، سعياً لتحقيق التعاون والتكافل الاجتماعي في ظلّ شريعة الإسلام، بعيداً عن خطر الانزلاق في الربا، والمعاملات المالية الأخرى المحرمة، فعلى المصارف الإسلامية تقع مسؤوليات اقتصادية واجتماعية، كونها إحدى الوسائل المهمة لتصحيح وظيفة رأس المال، باعتباره وظيفة جماعية واجتماعية خادماً للمصالح، وليس سيّداً



متحكّمًا، حيث إن العمل من عناصر الإنتاج، وليس رأس المال فقط، على أن يتم تشغيل رأس المال واستثماره بحسب الأصول والقواعد الشرعية المهمة كقاعدة: "لا ضرر ولا ضرار" (ابن نجيم، ١٩٩٩)، وقاعدة: "الغنم بالغرم" (آل بورنو، ٢٠٠٣)، ومن هنا تتجلى أهمية المصارف الإسلامية؛ كقيمة عقائدية لتطهير المعاملات المصرفية من الربا، ومقاصد اجتماعية ومالية واقتصادية، لذلك يحرم على المسلمين التعامل مع البنوك التي تتعامل بالفائدة الربوية، في ظل الانتشار الواسع للمصارف الإسلامية في كافة بقاع الدنيا تقريبًا (الوادي، سمحان، ٢٠٠٧).

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي (إرشيد، ٢٠٠٧):

- ١- تحقيق الربح، وهو أهم أهداف المصارف الإسلامية، إذ بدونه لا تستطيع البقاء أو الاستمرار، ولن تتمكن من تحقيق باقي أهدافها، وهو يهّم حملة الأسهم، للاحتفاظ بها أو التخلص منها، كما يهّم المودعين، من حيث إنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، والحصول على خدمات مصرفية مناسبة، ويهّم المجتمع كذلك؛ لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود المصرف واستمراره في تقديم خدماته ودعمه للمجتمع الذي يوجد فيه، ومن الأهمية أن يكون الربح مستقرًا وفي نمو دائم، حتى يتمكن المصرف من تنمية موارده والحفاظ على أوجه النمو للمصرف نفسه، وتحقيق أهدافه الكلية، فضلًا عن توزيع عائد متزايد على المساهمين والمودعين (إرشيد، ٢٠٠٧).
- ٢- تحقيق الأمان، حيث تسعى المصارف الإسلامية للعمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر، من خلال محاولة اتباع سياسة التنوع في توظيفاته، وهذا الهدف لا يتعارض مع السعي لتحقيق الربح، باعتبار أن مهمة المصارف الإسلامية تحقيق التوازن بين الهدفين، عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر، على أساس اختيار المصرف مشروعات الاستثمار التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة.
- ٣- تحقيق النمو، إذ يعتبر تحقيق النمو أهم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، والمراد بتحقيق النمو نمو الموارد الذاتية للمصرف المتمثلة في رأس ماله، وكذلك الأرباح المحتجزة، والاحتياطات، أضف إلى ذلك نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها المختلفة.

المبحث الثاني

نشأة المصارف الإسلامية الفلسطينية وتطورها

تأخر دخول المصارف الإسلامية إلى الأراضي الفلسطينية ما يقرب العقدين من الزمان، بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي البغيض وظلمه، فقد اغتصب هذا الاحتلال الأرض وهجر الأهل، وظلّ يتحكم في جميع مفاصل الحياة الفلسطينية، ومن ضمنها الاقتصاد، حيث وقع القسم الأكبر من الأرض الفلسطينية تحت الهيمنة الصهيونية الكاملة ففي نكبة عام ١٩٤٨م، ولم يبق منها إلا الجزء القليل الذي يُطلق عليه الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لم تتجاوز مساحته ٢٢% من مساحة فلسطين التاريخية البالغة ٢٧٠٠٠ كم، فبقيت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وقطاع غزة تحت الحكم المصري، حتى وقعت النكبة الثانية في العام ١٩٦٧م، فأصبحت فلسطين كلها تحت حكم الاحتلال الصهيوني وجبروته، وسيطرت بنوك الاحتلال على جميع مجالات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال البنك المركزي الإسرائيلي، وبعض البنوك الكبرى الأخرى، كبنك (هيوغليم)، وبنك (ليثومي)، وبنك (ديسكونت)، كما عملت حكومة الاحتلال على فصل الشعب الفلسطيني عن محيطه العربي والإسلامي، وربطت مصالحه بشكل مباشر مع نظامها الاقتصادي، وبقي الأمر كذلك إلى اتفاق (أوسلو) في العام



١٩٩٣م، حيث فُتحت بعض البنوك التقليدية في المدن الفلسطينية الكبرى؛ كبنك القاهرة عمان، والبنك الأهلي المصري، والبنك العربي (المسالمة، ٢٠٠٩).

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، توالى البنوك التقليدية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بالانتشار؛ كبنك فلسطين، وبنك القدس، وبنك الأردن، وبنك الاستثمار الفلسطيني، والبنك الوطني، والبنك الأهلي الأردني، وغيرها.

ومنذ العام ١٩٩٥م بدأت بعض المصارف الإسلامية بالانتشار؛ كبنك القاهرة عمان للمعاملات الإسلامية، ثم البنك الإسلامي العربي في العام ١٩٩٦م، ثم البنك الإسلامي الفلسطيني في العام ١٩٩٧م، ثم بنك الأقصى الإسلامي في العام ١٩٩٩م ثم بنك الصفا في العام ٢٠١٦م (المسالمة، ٢٠٠٩؛ مصرف الصفا، ٢٠٢١؛ سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢١)، وقد قام البنك الإسلامي الفلسطيني بشراء أصول بنك القاهرة عمان للمعاملات الإسلامية في ١٣/٥/٢٠٠٥م، وأصول بنك الأقصى في أواخر شهر آذار من العام ٢٠١٠م، لتبقى ثلاثة مصارف إسلامية تعمل في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحالي، وهي: البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وبنك الصفا.

وقد لاقى افتتاح المصارف الإسلامية في الأراضي الفلسطينية القبول لدى الشعب الفلسطيني عمومًا (المسالمة، ٢٠٠٩)، كونها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، التي يدين بها السواد الأعظم من أبناء الشعب الفلسطيني، بل إن بعضًا من المواطنين النصارى قد اتجه أيضًا للتعامل مع تلك المصارف، لصدق المعاملة، وشفافية المعالجة، وعدم الزيادة عليهم في حال التعثر في سداد الأقساط، أضف إلى ذلك عدم تعامل تلك المصارف بالربا الذي تحرّمه جميع الأديان (المسالمة، ٢٠٠٩؛ بالي، ٢٠٢١؛ شحادة، ٢٠٢١؛ أبو نبعة، ٢٠٢١؛ زقوت، ٢٠٢١؛ شاهين، ٢٠٢١؛ صبح، ٢٠٢١؛ ساكت، ٢٠٢١).

وقد نمت هذه المصارف وتطوّرت لتصل حصّتها من السوق المصرفي الفلسطيني حتى نهاية العام ٢٠٢٠م، إلى ما يقرب ١٦%، وتشير الدراسات إلى أن المصارف الإسلامية الفلسطينية من الممكن أن تستحوذ في فترة زمنية قصيرة على ٢٥% من إجمالي القطاع المصرفي الفلسطيني (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠). وفيما يلي تعريف موجز بالمصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في فلسطين:

أولاً: البنك الإسلامي العربي: تأسّس البنك الإسلامي العربي كشركة مساهمة عامة محدودة، تحت رقم (٥٦٣٢٠١٠١١)، وذلك بتاريخ: ١٩٩٥/١/٨م، بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٩م وتعديلاته، وقد باشر نشاطه المصرفي في مطلع العام ١٩٩٦م، بعد حصوله على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية بمزاولة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو يقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمار، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، برأس مال مصرح به ومقداره خمسة وسبعون مليون دولار (٧٥٠٠٠٠٠٠)، وبطاقم مكون من ٦٤٠ موظفًا، ومن خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه الأخرى المنتشرة في الأراضي الفلسطينية، وعددها تسعة وعشرون فرعاً ومكتباً، بالإضافة إلى ٦١ صرافاً آلياً، منتشرة في كافة المحافظات الفلسطينية (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠).

يسعى البنك الإسلامي العربي -وفق ما ورد في التقارير الصادرة عنه وكذا من موقعه الإلكتروني- إلى العمل على تلبية الاحتياجات المصرفية المتنوعة للجمهور، وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والتي تضاهي متطلباتهم وتوقعاتهم أو تفوقها، بما يضمن تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين والمودعين، على أساس يتسم بالثبات والاستقرار، بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية باستخدام وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، استجابة لمتطلبات التطور والإبداع والمنافسة، وتنوّع رغبات العملاء، واستخدام أحدث التقنيات المتاحة وتطبيق المعايير المهنية (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠). كما يسعى البنك -وفق ما ورد



في التقرير السنوي عن العام ٢٠٢٠م- إلى ترسيخ وتعميق العمل بالنظام المصرفي الإسلامي كخيار أول، أضف إلى ذلك القيام بدور فعال في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وتحقيق مبدأ التكافل، ومراعاة الأهداف الاجتماعية الإسلامية، وتقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية، وذات جودة عالية ومناقسة (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠). ويشير هذا التقرير إلى أن البنك يسعى إلى الحفاظ على الهوية المصرفية الإسلامية والتأكيد عليها، وتعزيز الشمول المالي، والحرص على تمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتعزيز دوره في المسؤولية المجتمعية (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠)، وتبلغ حصة البنك السوقية من السوق المصرفي الفلسطيني ٧.٨% في جانب الأصول من إجمالي القطاع المصرفي (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠).

وقد حصل البنك الإسلامي العربي على عديد الجوائز من جهات اختصاص عديدة، فقد حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين في السنوات ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٦م، ٢٠١٧م، وفقاً لمجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN، وفي العام ٢٠١٧م حصل على جائزة البنك الأقوى في فلسطين من اتحاد المصارف العربية UAB، كما حصل في العام ٢٠١٨م على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفقاً لمجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN، والمجلة العالمية للتمويل World Finance، وفي العام ٢٠١٩م حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفقاً لمجلة المصرفي The Banker، ومجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN - World Finance، وفي العام ٢٠٢٠م حصل على جائزة أفضل بنك في فلسطين، وفق مجلة Global Finance، ومجلة emeafinance، ومجلة World Finance، ومجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠). كما تقدم البنك الإسلامي العربي في العام ٢٠٢٠م، ليأخذ المرتبة الرابعة بين البنوك العاملة في فلسطين وعددها ثلاثة عشر بنكاً (البنك الإسلامي العربي، ٢٠٢٠).

ثانياً: البنك الإسلامي الفلسطيني: تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة، تحت رقم (٥٦٣٢٠٠٩٢٢) بتاريخ: ١٦/١٢/١٩٩٥م بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٩م وتعديلاته، وبدأ نشاطه المصرفي في مطلع العام ١٩٩٧م، بعد حصوله على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وذلك بتاريخ: ١٥/٥/١٩٩٧م (البنك الإسلامي الفلسطيني، ٢٠٢١).

يُعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني من أكبر المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، وأكبر مؤسسة مصرفية إسلامية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، إذ بلغ رأس ماله المصرح به إلى نهاية العام ٢٠٢٠م، ثمانين مليون دولار، وعدد موظفيه (٦٩١) موظفاً، وهو يقدم جميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار من خلال مقره الرئيس في مدينة رام الله، وفروعه الأخرى المنتشرة في كافة محافظات الوطن، إضافة إلى شبكة من أجهزة الصرافات الآلية الواسعة، التي وصل عددها إلى ثمانين (البنك الإسلامي الفلسطيني، ٢٠٢٠؛ البنك الإسلامي الفلسطيني ٢٠٢١)، وقد نما هذا البنك وتطور بشكل سريع، فهو يمتلك شبكة واسعة من الفروع والمكاتب التي غطت جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت خمسة وأربعين فرعاً ومكتباً حتى نهاية العام ٢٠٢٠م، ومن أهم أهدافه: تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة، وتنمية وتطوير وجذب كوادر بشرية متميزة، والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتعظيم العائد وتحقيق أرباح مجزئة (البنك الإسلامي الفلسطيني، ٢٠٢٠؛ البنك الإسلامي الفلسطيني ٢٠٢١).



وقد تميّز البنك الإسلامي الفلسطيني كبنك تجزئة، وتمّ تكريمه مؤخراً من قبل عدد من المؤسسات الرائدة في مجال الحلول المصرفية، كمجلة The Banker في العام ٢٠١٣م، باعتباره أفضل مؤسسة مصرفية إسلامية في فلسطين، وفي عام ٢٠١٥م تمّ تكريمه من قبل مؤسسة CPI Financial باعتباره أفضل بنك تجزئة إسلامي في بلاد الشام، كما تمّ تكريمه أيضاً في العام ٢٠١٥م من قبل مجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN كأفضل مؤسسة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين (البنك الإسلامي الفلسطيني، ٢٠١٥)، وفي العام ٢٠١٦م حصل البنك على جائزة أفضل بنك تجزئة إسلامي في فلسطين وفقاً لمجلة CPI Financial، وفي العام ٢٠١٨م حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفقاً لمجلة EMEA Finance، وفي العام نفسه حصل البنك على جائزة البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً في فلسطين، وفقاً لمجلة International Finance، وفي العام نفسه حصل البنك على جائزة التميز من حيث الخدمات المصرفية الإسلامية، وفقاً للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وفي العام ٢٠١٩م حصل البنك على جائزة البنك الأكثر ابتكاراً في فلسطين، وفقاً لمجلة International Finance، كما حصل في العام نفسه على جائزة أفضل بنك صديق للبيئة في فلسطين، وفقاً للمجلة نفسها، وفي العام ٢٠٢٠م حصل البنك على جائزة المصرف الإسلامي الأكثر أماناً في فلسطين، وذلك من قبل الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب (البنك الإسلامي الفلسطيني، ٢٠٢٠).

ثالثاً: بنك الصفا:

تأسّس مصرف الصفا كشركة مساهمة عامة، تحت رقم (٥٦٢٦٠١٤٢٧)، بتاريخ: ٢٤/١/٢٠١٦م، بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٩م وتعديلاته، وقد قام على تأسيسه مجموعة من الشركات والمؤسسات الكبيرة والشخصيات الاعتبارية والطبيعية المرموقة، وبدأ بمباشرة أعماله المصرفية بتاريخ: ٢٢/٩/٢٠١٦م، كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وبرأس مال مقداره خمسة وسبعون مليون دولار (٧٥٠٠٠٠٠٠)، وقد بلغ عدد الموظفين في هذا المصرف حوالي (١٤٠) موظفاً حتى لحظة إعداد هذا البحث، ويقوم هذا المصرف -وفق ما ورد في موقعه الإلكتروني- بالعمل على تلبية احتياجات السوق الفلسطيني من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، بعيداً عن الفائدة في جميع صورها وأشكالها، كما يقوم بممارسة أعمال التمويل والاستثمار وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات نحو المشاركة في الاستثمار المنتج، بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء (بنك الصفا، ٢٠٢١).

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية الفلسطينية

تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين جملةً مختلفة من التحديات، بعضها ترافق معها منذ نشأتها، وبعضها ظهر متأخراً، وخلال مراحل زمنية مختلفة، وهناك تحديات أخرى برزت بشكل متسارع في الآونة الأخيرة، نتج عنها حدوث إشكاليات مع أعضاء في هيئات الرقابة الشرعية أدت إلى الاستغناء عنهم واستبدالهم بآخرين، وقد استقصى الباحث هذه التحديات من مظاهرها، موثقة كما هي في محلّها، وذلك من خلال البحوث والدراسات والمقالات العلمية المختلفة، مع التركيز الشديد على المقابلات الشخصية مع خبراء اقتصاديين فلسطينيين، ومع من هم على رأس الهرم في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية السابقين والحاليين، كونهم في واقع التجربة، أو عايشوها في فترات سابقة، أو يتابعون ما يجري في المصارف الإسلامية الفلسطينية عن كُتب، وقد سعى الباحث -مجتهداً- إلى تقسيم هذه التحديات



التي حصل عليها من مظانها إلى نوعين: تحدّيات خارجية، وأخرى داخلية، وفي المطلبين الآتيين عرض مفصّل لهذه التحدّيات، وعلى الله التّكّان.

المطلب الأول: التحدّيات الخارجية

وتنوّع على التحدّيات الآتية:

التحدّي الأول: الاحتلال الإسرائيلي: حيث أدّى وجود الاحتلال الإسرائيلي إلى عدم الاستقرار الأمني في المناطق الفلسطينية، مما انعكس سلبيًا على استقرار الاقتصاد الفلسطيني برمته، وجعله غير قادر على جذب الاستثمارات التي تُسهم في تطوير أداء المصارف الفلسطينية عمومًا، ومن ضمنها المصارف الإسلامية، أضف إلى ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي العنصري يسعى جاهدًا للسيطرة على جميع مفاصل الحياة الفلسطينية، فقد عمد -من خلال اتفاقية أوسلو الثانية في العام ١٩٩٥م- إلى تقسيم المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية البالغة مساحتها ٦٠٠٠ كلم^٢ تقريبًا (وكيبديا الموسوعة الحرة، ٢٠٢١)، إلى ثلاث مناطق مختلفة: A، B، C، حيث إن المناطق المصنفة A تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة، وهي تشكل ما نسبته ١٧% من أراضي الضفة الغربية تقريبًا، أما المناطق المصنفة B، فهي تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية، بينما تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وهي تشكل ما نسبته ٢٣% من أراضي الضفة الغربية تقريبًا، وأما المناطق المصنفة C، فهي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والقانونية الكاملة، وهي تشكل النسبة الأكبر من أراضي الضفة الغربية، إذ تشكل ما نسبته ٦٠% من مساحة الضفة الغربية (هيئة تسوية الأراضي، ٢٠٢١؛ باسيا، ٢٠٢١)، وهي المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والأكثر خصوبة (باسيا، ٢٠٢١)، ويمنع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين في هذه المناطق من إقامة البنى التحتية اللازمة لإنشاء المشروعات والاستثمارات الاقتصادية المختلفة، مما يعيق أعمال المؤسسات الفلسطينية برمتها، ومن ضمنها المصارف الإسلامية، بحيث لا تستطيع أن تقوم بأي عمليات استثمارية في تلك المناطق، أضف إلى ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي يقيم مئات الحواجز العسكرية الثابتة والمتحركة بين المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تمثل هذه الحواجز عائقًا وسببًا رئيسًا في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية للفلسطينيين، وهي إحدى الميادين التي تمارس فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي عنصريتها المقيتة والظالمة ضد الفلسطينيين؛ من تعذيب وقتل واعتقال، متمردةً بذلك على كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ٢٠٢١)، بل إن الاحتلال الإسرائيلي -ومن خلال حاجز واحد- يستطيع أن يفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، مما يرفع من نسب المخاطرة الاقتصادية، ويجعل المصارف الإسلامية تحجم عن بعض الاستثمارات المهمة، أضف إلى ذلك ما تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حصار خانق على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧م، والذي تبلغ مساحته ٣٦٥ كم^٢، حيث طال هذا الحصار كافة مجالات الحياة للفلسطينيين، وهذا يزيد من العراقيل التي توضع أمام التحرك الفلسطيني، مما يلقي بظلاله سلبيًا على الاقتصاد الفلسطيني برمته، ومما يمكن قوله في هذا السياق أيضًا أن بنوك الاحتلال الإسرائيلي ترفض التعامل مطلقًا مع المصارف الإسلامية الفلسطينية، في استقبال حوالات مالية لتجار فلسطينيين في الداخل الفلسطيني المحتل في العام ١٩٤٨م (البنك المراسل)، وهذا يشكل عائقًا كبيرًا أمام هذه المصارف، وبخاصة أن هناك حاجة لدى هذه المصارف للتعامل الاقتصادي مع الجهات الاقتصادية الفلسطينية في الداخل، نتيجة للنشأك الاقتصادي القائم بين فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني المحتل (البدارين، ٢٠٢١).



التَّحْدِي الثاني: الحالة السياسية الداخلية في الأراضي الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٣): حيث تعيش الأراضي الفلسطينية وضعاً سياسياً داخلياً مضطرباً منذ العام ٢٠٠٧م، بسبب الانقسام النُكْد الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ألقى بظلاله الكثيفة على كثير من مفاصل الحياة الفلسطينية المختلفة، ومنها الجانب الاقتصادي، وكان تأثير هذا الانقسام في الجانب الاقتصادي على قطاع غزة أكثر منه على الضفة الغربية، حيث كان الاقتصاد الغزّي قبل توقف العلاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى حوالي ٣٥% من الاقتصاد الفلسطيني تقريباً، وقد تقلّص بعد الانقسام ليصبح حوالي ١٨% تقريباً، وقد تأثر القطاع المصرفي في قطاع غزة بشكل ملحوظ، وتقلّصت علاقة رجال الأعمال مع المصارف ومنها المصارف الإسلامية، وتم سحب بعض الودائع من تلك المصارف، مما أثر على مجمل أدائها (الجعفري، ٢٠٢١)، أضف إلى ذلك أن حالة عدم الاستقرار السياسي في المناطق الفلسطينية أدت بشكل مباشر إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يعيق الاقتصاد الفلسطيني في مجمله، ويجعله غير قادر على جذب الاستثمارات التي تُسهم في تطوير أداء المصارف الفلسطينية، ومن ضمنها المصارف الإسلامية (الدرايع، ٢٠٢١).

التَّحْدِي الثالث: تقليد الصناعة المالية التجارية: حيث صارت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تنجح إلى تقليد الصناعة المالية التجارية، وتلجأ إلى الدّخول في منتجات تمويل هي محلّ جدل كبير بين العلماء، وبعضها محلّ تحريم عند الجمهور الكبير منهم، وصدرت فيها قرارات مجامع فقهية، مما يجعل المتابع لا يرى فرقاً كبيراً بين المنتج الإسلامي والمنتج التجاري، مما جعل مشروعية المنتجات المالية الإسلامية هي مشروعية جزئية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن المعرفة المصرفية لدى الإدارات التنفيذية غير شرعية في الأساس، أضف إلى ذلك أن بعض هذه الإدارات غير مقتنعة أصلاً بفكرة الصيرفة الإسلامية، وتحاول هذه الإدارات بصورة غير مباشرة الضغط للحصول على إجازة بعض المنتجات التي هي محلّ تحريم، وفيها قرارات مجامع فقهية (السرطاوي، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١؛ عبد المنعم، ٢٠٢١).

التَّحْدِي الرابع: العولمة: فقد تحوّل العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى قرية صغيرة متنافسة، وتشير التقديرات إلى أن للعولمة تأثيراً كبيراً على الأجهزة المصرفية في العالم، وبخاصّة العولمة المالية، حيث برز الاتجاه نحو التّحرّر من جميع القيود والتشريعات التي تحول دون توسع المصارف في أنشطتها، وبخاصّة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في منتصف التسعينات من القرن العشرين (الطحان، ٢٠١٥). ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية، والتي أفرزتها ظاهرة العولمة، حيث أدت العولمة إلى تعزيز الاقتصاديات الكبرى في العالم، وعزّزت من هيمنة الرأسمالية والمؤسسات المالية التابعة لها، مما جعلها في وضع غير متكافئ مع المصارف الفلسطينية، وبخاصّة أن الاقتصاد الفلسطيني صغير الحجم، والبنوك العاملة فيه رأسمالها محدود مقارنة مع البنوك العالمية، كما أن دخول المصارف التقليدية الوافدة إلى الأراضي الفلسطينية وسرعة تحركها وقف كتحد كبير أمام المصارف الإسلامية التي لا تجيز أي منتج إلا بعد أخذ الرأي الشرعي فيه، أضف إلى ذلك عدم تقبل بعض الدول في العالم -إلى الآن- لفكرة المصارف الإسلامية، وبخاصّة الفلسطينية منها، بسبب الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية؛ نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وقيوده، والماكنة الإعلامية الضخمة التي يملكها، والتي تعمل ليلاً ونهاراً على محاصرة الحالة الفلسطينية، وتخويف العالم الغربي من الفلسطينيين، واستغلال قوانين مكافحة الإرهاب، كلّ هذا يُسهم بشكل كبير في عرقلة عمل المصارف الإسلامية، ويجعلها غير قادرة على الاستثمار أو فتح فروع لها في خارج فلسطين، هذا مع عدم إنكار الفوائد التي حققتها المصارف الإسلامية من العولمة؛ كعقد المؤتمرات والندوات وعمل البحوث التي



تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، مع تزايد الاهتمام بتدريس الاقتصاد الإسلامي وأعمال الصيرفة الإسلامية في المؤسسات الأكاديمية، واتجاه الحكومات للإفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي (الطحان، ٢٠١٥؛ أبو شكر، ٢٠٢١). (الزعارير، ٢٠٢١؛ الدرابيع، ٢٠٢١؛ غانم، ٢٠٢١).

التَّحْدِي الخامس: ضعف وعي الجمهور: لعلَّ ضحالة الرؤية حول فكرة المصارف الإسلامية والصيرفة الإسلامية عند فئة لا يُستهان بها من الجمهور الفلسطيني تحدُّ بذاته (قواسمه، ٢٠١٩؛ الحولي: ٢٠٢١؛ البدارين، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١)، بل إن هناك شريحة لا تؤمن أصلاً بالصيرفة الإسلامية والمصارف الإسلامية، وهناك من العلماء والأحزاب الإسلامية من يشكُّ في الصيرفة الإسلامية برمتها، ويكتب البحوث والدراسات، ويصدر الفتاوى، ويعطي الدروس التي ترفض فكرة المصارف الإسلامية أصلاً، وتضعها في موضع الرِّيب والتشكيك (حزب التحرير الإسلامي، ٢٠٢١)، مما يعرِّض النشاط المصرفي الإسلامي الفلسطيني للحيرة والارتباك، ومما يعزز ذلك ما يُلحظ في بعض الممارسات التي تحصل من بعض الموظفين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين فيما يتعلَّق بالعمل المصرفي بشكل انطباعاً سلبياً لدى المتعاملين مع تلك المصارف مفاده أن هؤلاء الموظفين يتحايلون على الأحكام الشرعية، مما يفقد المصادقية، ويبقي على حالة التشويش القائمة (صبري، ٢٠٢١).

التَّحْدِي السادس: قوانين سلطة النقد: إن سلطة النقد الفلسطينية، باعتبارها الجهة الحكومية المشرفة على المصارف، لم تضع قانوناً واضحاً وشاملاً يفي بعمل المصارف الإسلامية الفلسطينية، وينظم جميع الأعمال والإجراءات المتعلقة بها (هارون، وآخرون، د. ت؛ البدارين، ٢٠٢١؛ ناصر، ٢٠٢١؛ المصري، ٢٠٢١)، وكل الذي جاء في هذا السياق هو عبارة عن تعليمات قليلة وغير كافية لتنظيم أعمال هذه المصارف، أضف إلى ذلك أن القوانين التي تتعامل بها سلطة النقد في معالجة المشكلات الواقعة في المجتمع الفلسطيني لا تميز بين طبيعة عمل المصارف الإسلامية والبنوك الربوية، فهي تسقط في بعض الأحيان ما تتعامل به مع البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية، فمثلاً عندما قدمت سلطة النقد الفلسطينية الدعم المالي للبنوك بسبب جائحة كورونا طالبت بفائدة ربوية من المصارف الإسلامية كما البنوك التقليدية (البدارين، ٢٠٢١؛ الطحان، ٢٠١٥؛ الدباغ، ٢٠٢١)، وهذا يشكل تحدياً أمام المصارف الإسلامية، أضف إلى ذلك عدم التزام سلطة النقد بوضع معايير ضابطة لاختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية العليا، مما ينعكس سلباً على العمل الرقابي الذي يقومون به، وبالأصل لا يوجد في سلطة النقد الفلسطينية نظام داخلي ينظم العلاقة بين سلطة النقد وهيئة الرقابة الشرعية العليا التابعة لها، وبين هيئة الرقابة الشرعية العليا والهيئات المحلية للمصارف الإسلامية الفلسطينية، وهيئة تنظر فقط - فيما يعرض عليها من قبل سلطة النقد (البدارين، ٢٠٢١)، ونتيجة لهذه الحالة، وبدلاً من أن يكون دور الهيئة الشرعية العليا تصحيح الأخطاء، والاستدراك على قرارات الهيئات المحلية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، صارت تقدِّم منتجات جديدة، وقراراتها هي التي تطبَّق، مما أدَّى إلى أن تفقد الهيئات الشرعية المحلية هيبتها أمام الإدارات التنفيذية، وصارت الإدارات التنفيذية في المصارف الإسلامية تلجأ إلى الهيئة الشرعية العليا، وتستخدم قراراتها، وتتجاهل العمل بما قرَّره هيئة الفتوى الخاصة بالمصرف (صبري، ٢٠٢١).

التَّحْدِي السابع: استحواذ المصارف التقليدية: يوجد في فلسطين حالياً ثلاثة مصارف إسلامية كما سبق، وقد صارت هذه المصارف في الفترة الأخيرة في غالبيتها مملوكة إلى مصارف تقليدية، مما يعني أن يكون في مجلس إدارتها مدراء مصارف تقليدية، وقد يكونون أغلبية بسبب هذا الاستحواذ، على الرغم من اختلاف



الأنظمة والقوانين بين هذه المصارف والعمليات التي تجري فيها، ومن المعلوم أن المصارف الربوية والقائمين عليها همهم بالدرجة الأولى الحصول على الربح فقط، دون الاهتمام بالتنمية الشاملة، التي هي الهدف من إنشاء المصارف الإسلامية، وقد أثرت سيطرت المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية الفلسطينية في حرف الأخيرة عن هذا الهدف، وصار همها الربح فقط، مثلها مثل ما يجري في المصارف التقليدية وباقي مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية أصبحت في مضمونها خادمة للاقتصاد الرأسمالي، القائم على أساس فكرة الربح، خلافاً للاقتصاد الإسلامي الذي يسعى إلى التنمية الشاملة، والخشية عليها في المستقبل من أن لا يبقى لها من إسلاميتها إلا الاسم فقط، والخسارة أن يؤدي هذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى فقدان ثقة الجمهور الفلسطيني بها، وبالعامل الذي تقوم به، وهنا تقع مسؤولية كبيرة على سلطة النقد الفلسطينية، وهيئات الرقابة الشرعية للوقوف بقوة لمنع أي محاولة لحرف هذه المصارف عن أهدافها (السرطاوي، ٢٠٢١؛ حنيني، ٢٠٢١؛ الجعبري، ٢٠٢١؛ إرشيد، ٢٠٢١).

التحدي الثامن: منافسة المصارف التقليدية: فمنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تنتشر المصارف التقليدية في الأراضي الفلسطينية بعد أن أغلقت البنوك الإسرائيلية التي كانت تعمل في المناطق الفلسطينية أبوابها، وعدد هذه البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية الوافدة منها والمحلي حتى لحظة الانتهاء من هذا البحث هو عشرة بنوك هي (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢١؛ مجموعة البنوك الفلسطينية، ٢٠٢١): بنك القاهرة عمان، وبنك فلسطين، وبنك الأردن، وبنك العربي، وبنك الوطني، وبنك القدس، وبنك الاستثمار، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك الأهلي الأردني، وبنك العقاري المصري العربي، ويتركز عمل هذه البنوك -كما هو معلوم- على اقتراض المال وإقراضه بالفائدة الربوية، وهي تسعى جاهدة إلى الترويج لمعاملاتها المالية المختلفة، وتقديم التسهيلات المالية الكبيرة لجذب شريحة من الجمهور الفلسطيني، وإقناع الناس -في ظلّ الخلل في الوعي المصرفي الإسلامي لدى شريحة لا يستهان بها من الجمهور الفلسطيني- بأن ما تقدمه هو الأقل كلفة، والأسرع إنجازاً، مما ينعكس سلباً على عمل المصارف الإسلامية، ويشكل تحدياً كبيراً يقف أمامها (السرطاوي، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١).

المطلب الثاني: التحدّيات الداخلية

وتتمثل فيما يلي:

التحدي الأول: الخلفية غير الشرعية لمجالس الإدارة وللمدراء العامين: من أبرز التحدّيات هذه أن يقف على رأس الهرم في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عموماً مجالس إدارة ومدراء عامون خلفيتهم المصرفية ربوية، مما يعني عدم قدرتهم على إدارة المصارف الإسلامية بفلسفتها الإسلامية، ومن ثم رسم السياسات اللازمة لعملها، فهؤلاء كانوا يعملون في مصارف ربوية، وثقافتهم المصرفية كلها قائمة على هذا الأساس، وليس لديهم معرفة بالصيرفة الإسلامية وبخصوصية التمويل الإسلامي وتميزه، أضف إلى ذلك أن منهم من يعتقد أن التمويل الإسلامي أسلوب شكلي لا يختلف في جوهره عن التمويل الربوي (عفانة، ٢٠٢١؛ إرشيد، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١؛ المصري، ٢٠٢١؛ حنيني، ٢٠٢١؛ عبد المنعم، ٢٠٢١)، فلما جاءوا إلى المصارف الإسلامية بحكم الوظيفة، أرادوا أن يضيفوا إلى عمل المصارف الإسلامية ما عندهم من ثقافة مصرفية ربوية، مع بعض الطلاء الإسلامي الخفيف، مما جعلهم يقعون -في بعض الأحيان- في مشاكل ومواجهات مع الهيئات الرقابية الشرعية المشرفة على المصارف الإسلامية، أدّى ذلك إلى استبعاد بعض



أعضاء تلك الهيئات، والبحث عن آخرين معتقدين أنهم يسهلون لهم المهمة (عفانة، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١؛ إرشيد، ٢٠٢١؛ عبد المنعم، ٢٠٢١).

التَّحْدِي الثاني: ضعف الكادر التنفيذي: إن نسبة كبيرة من العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين قد جاءوا إلى هذه المصارف أصلاً من دراسات وخلفيات قائمة أساساً على الصيرفة الربوية، ومنهم من كان يعمل في مصارف ربوية، وبالتالي فإن ثقافته في عمل المصارف هي ثقافة ربوية، أضف إلى ذلك أن بعض الموظفين في تلك المصارف هم من الخريجين الجدد، وتنقصهم الثقافة المالية الإسلامية بشكل واضح، فمنهم من جاء من كليات الاقتصاد، التي لا يدرس الطالب فيها إلا مساقاً واحداً عن المصارف الإسلامية، أو فصلاً واحداً في مساق، مما يوقع بعض هؤلاء الموظفين في الخلط والاستخفاف في بعض الإجراءات، والأخطاء في التنفيذ، فيؤدي إلى تحويل العائد إلى صندوق المكاسب غير المشروعة، وعدم القدرة على إيصال رسالة الصيرفة الإسلامية الفكرية إلى المؤسسات والأفراد المتعاملين مع تلك المصارف، وهنا يجدر القول بأن هناك تقصيراً كبيراً من إدارات بعض المصارف الإسلامية الفلسطينية في العناية بالدورات التدريبية للعاملين فيها والإنفاق عليها بسخاء والإفادة من المتخصصين في هذا المجال (غانم، ٢٠٢١؛ عفانة، ٢٠٢١؛ الحولي، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١؛ حنيني، ٢٠٢١).

التَّحْدِي الثالث: محدودية وسائل الاستثمار (الطحان، ٢٠١٥؛ غانم، ٢٠٢١): لا تزال المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، تحجم عن الدخول في استثمارات طويلة الأجل، وتقتصر في الغالب على الاستثمارات قصيرة الأجل؛ كالمرابحة للأمر بالشراء، وهذا يتنافى مع فلسفتها التي تقوم على أساس التمويل للقطاعات الإنتاجية، ولعل السبب في إحجام المصارف الإسلامية الفلسطينية عن الدخول في استثمارات طويلة الأجل الوضع الأمني المتقلب، والحالة الاستثنائية التي تعيشها فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وما يمارسه من ضغط ممنهج على جميع مفاصل الحياة الفلسطينية (الحولي، ٢٠٢١)، أضف إلى ذلك الحالة السياسية الداخلية المتبدلة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية الضفة الغربية والانفصال الحاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانقسام النكد، الذي ألقى بظلاله على كثير من المجالات ومنها القضايا الاقتصادية.

التَّحْدِي الرابع: تعدد الفتاوى واختلافها (الطحان، ٢٠١٥؛ هارون وآخرون، د. ت؛ ناصر، ٢٠٢١): تتعدد الفتاوى من قبل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وتختلف، فقد تجيز الهيئة الشرعية في أحد هذه المصارف منتجاً معيناً، وترفض هذا المنتج نفسه هيئة شرعية أخرى في مصرف آخر، مما يوقع الموظفين والجمهور المتعامل في بلبلة، ويمكن التمثيل على ذلك بالتورق المنظم، حيث أجازته هيئة الشرعية في بعض المصارف الإسلامية الفلسطينية، في حين رفضته هيئة شرعية أخرى في مصرف آخر جملة وتفصيلاً، وقد أدى تعدد هذه الفتاوى واختلافها إلى دخول بعض أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في مشاكل كبيرة مع الإدارات التنفيذية لبعض المصارف (الدباغ، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١).

التَّحْدِي الخامس: ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية (هارون وآخرون، د. ت؛ عفانة، ٢٠٢١؛ الحولي، ٢٠٢١): لا يوجد تنسيق أو تعاون بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، من أجل العمل على رصد المشكلات التي تعترض الصيرفة الإسلامية عموماً، والصيرفة الإسلامية الفلسطينية خصوصاً، ومن ثم التنسيق الإيجابي والمثمر للعمل على حل تلك المشكلات، وبدلاً من أن يحصل هذا التعاون والتنسيق بين تلك المصارف، يرصد المتابع التنافس غير المقبول الذي يحصل بينها في بعض الأحيان (عفانة، ٢٠٢١؛ الحولي، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١).



التَّحْدِي السَّادِس: ضغط المجالس والإدارات التَّنْفِيزِيَّة: تسعى المجالس والإدارات التنفيذية في المصارف الإسلامية لتحقيق أعلى نسبة من الربح، والاستثمار في منتجات، والدخول في عقود مختلفة، ونتيجة للخلفية التجارية لبعض من هم على رأس الهرم، وعدم تأهيلهم في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، يحاولون - في بعض الأحيان- ممارسة الضغط على هيئات الرقابة الشرعية في بعض المنتجات والعقود، كما حصل في موضوع إعادة جدولة الديون المتعثرة بسبب جائحة كورونا، حيث حاولت الجهات المسؤولة عن هذه المصارف وبضغط كذلك من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وباستعانة من قبل الهيئة الشرعية العليا في سلطة النقد الفلسطينية، معالجة تلك الديون من خلال التورق المنظم، ودخلت هي وبعض هيئات الرقابة الشرعية في خلاف شديد، وقد انتشر هذا الأمر في الأوساط الفلسطينية المختلفة، مما دفع عددًا كبيرًا من علماء وأساتذة الشريعة وفقهاء الصيرفة الإسلامية في فلسطين، إلى إصدار فتوى بتاريخ ١٣/حزيران/٢٠٢١م، يحرمون من خلالها هذا الفعل ويجرمونه، وقد قام الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانة -رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني سابقًا- فعلاً بالاجتماع مع سلطة النقد الفلسطينية وبيان الموقف الشرعي الواضح والصريح من مثل هذه الأمور، مما حدا بسلطة النقد الفلسطينية إلى إصدار تعديل رسمي للمادة رقم (١) من التعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٢١م، بتاريخ: ٢٠٢١/٦/٩م، يستثني المصارف الإسلامية من هذا النوع من المعالجة (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢١).

التَّحْدِي السَّابِع: ارتفاع كلفة التمويل في المصارف الإسلامية وعدم الدقة في الاستثمار وتوزيع الأرباح على حسابات الاستثمار: إن نسبة تكلفة التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أعلى من نسبة الفائدة التي تضعها المصارف الربوية، وهناك شريحة لا يستهان بها من الجمهور الفلسطيني تنظر -فقط- إلى ميزان الربح والخسارة وتخفيف الأقساط، وهو المحرك الرئيس لها في التعامل مع المؤسسات المصرفية (الحوالي، ٢٠٢١؛ الجعبري، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١)، كما أن مجالس الإدارة وفق بعض المتابعين تفضل استثمار الأموال الخاصة بأصحاب حقوق الملكية في مشروعات استثمارية ذات عائد عالٍ، وتستثمر أموال حسابات الاستثمار في مشروعات ذات عائد أقل، أضف إلى ذلك عدم الدقة في توزيع الأرباح بين حسابات الاستثمار وأموال أصحاب حقوق الملكية في المصارف الإسلامية؛ حيث يرصد المتابع أن النسبة الأعلى تذهب للمساهمين، مع العلم بأن المخاطرة تكون على حسابات الاستثمار (الجعبري، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١؛ إرشيد، ٢٠٢١).

التَّحْدِي الثَّامَن: هيئات الرقابة الشرعية: لقد أصبح قرار تعيين أو عزل أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في يد الإدارات التنفيذية، التي تمتلك معظم الأسهم في تلك المصارف، ويبيدها قرار الهيئة العامة التي تصدق على قرار الإدارة التنفيذية في تعيين وعزل من تريد من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، مما يفقدها الاستقلالية والموضوعية في اتخاذ قراراتها الرقابية، فضلاً عن عدم مراعاة التخصص في اختيار أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، وهذا يؤثر سلباً على أداء هذه الهيئات، ويجعلها عرضة للاستجابة لضغوط الإدارات التنفيذية (الدباغ، ٢٠٢١؛ إرشيد، ٢٠٢١)، وتصبح مقلدة لما يرد عن هيئات رقابية خارجية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الحالة الاستثنائية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (الدباغ، ٢٠٢١)، أضف إلى ذلك انشغال أعضاء هذه الهيئات في مؤسسات أخرى وصعوبة الاتصال بهم في بعض الأمور المستعجلة (الدباغ، ٢٠٢١)، مع وجود أعضاء هيئات رقابة شرعية في بعض المصارف الإسلامية الفلسطينية من خارج البلاد، مع عدم معرفتهم بالواقع الحقيقي للمصارف الإسلامية الفلسطينية، مما يجعل فاعليتهم الرقابية دون المستوى المطلوب. هذا بالإضافة إلى عدم وجود أي تنسيق أو



تعاون بين أعضاء الهيئات الرقابية المشرفة على المصارف الإسلامية الفلسطينية (صبري، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١)، وعدم إدراك عضو هيئة الرقابة بأن مهمته في الأساس هي تحقيق العدل والموازنة بين أطراف المعادلة، دون أن ينحصر دوره في المحافظة على مصالح المصرف، ولو كان ذلك على حساب الناس والأطراف الأخرى، وبما يتوافق مع الأسس التي قامت عليها هذه المصارف، ومع الخصوصية التي تتميز بها (الدباغ، ٢٠٢١).

التَّحْدِي التاسع: تعثر تحصيل الأموال (قادري، ابن ساسي، ٢٠١٧؛ غانم، ٢٠٢١): لعلَّ تلاعب بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، من خلال التأخر في تسديد الاستحقاقات المالية المترتبة عليهم صنع تحدّيًا آخر، مما يحرم هذه المصارف من استثمار هذه الأموال والإفادة منها خلال فترة التأخير، وبما أن المصارف الإسلامية لا تستطيع معالجة هذا التعثر من خلال فرض مزيد من الفوائد التي تفرضها المصارف التقليدية في هذه الحالة؛ نظرًا لالتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، دفعها لأن تبالغ في طلب الرهونات والضمانات، والتشدد في منح التمويل خوفًا من التأخر في السداد، واللجوء إلى رفع هوامش الربح، فحرمها من تعامل شريحة ليست بالقليلة ميزانها الربح والخسارة (قادري، ابن ساسي، ٢٠١٧؛ رزية، ٢٠٢١).

التَّحْدِي العاشر: الفائض النقدي (السيولة النقدية): حيث تجد المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين صعوبة كبيرة في استثمار الفائض النقدي، وهذا بخلاف المصارف التقليدية، التي يمكنها أن تقرض هذا الفائض لمصرف آخر في مقابل فائدة ربوية، فسوق الإقراض بين المصارف التقليدية نشط وفعال، وهو غير متاح للمصارف الإسلامية بسبب الفائدة الربوية، كما لا تستطيع المصارف الإسلامية استثمار هذا الفائض في الخارج؛ بسبب قوانين الاحتلال الظالمة، مما يعني أن خيارات توظيف فائض السيولة في المصارف الإسلامية الفلسطينية محدودة للغاية (البدارين، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١؛ المصري، ٢٠٢١).

المبحث الرابع

سبل التغلب على التَّحْدِيَّات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

المطلب الأول: سبل التغلب على التَّحْدِيَّات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

أولاً: تحدي الاحتلال الإسرائيلي: يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقوم -ومن خلال التعاون مع الجهات الدولية والعربية والإسلامية والإقليمية- العمل الجاد لإلزام الاحتلال بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية تنفيذاً للقرارات الدولية، للتخلّص من الهيمنة الإسرائيلية الأمنية والقانونية على الأراضي الفلسطينية، وإزالة مئات حواجز الموت والبوابات الحديدية التي تفصل المدن والبلدات الفلسطينية، وتقطع أوصالها، مما يعيق تحرّك الفلسطينيين أفراداً ومؤسسات، وصولاً إلى تخليص الاقتصاد الفلسطيني من الهيمنة الإسرائيلية، ورفع يد الاحتلال الظالمة عن القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ورفع الحصار الخانق عن قطاع غزة، والسماح بحرية التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والإفادة من كل جهد يُبذل في تحقيق ذلك، أضف إلى ذلك وكعلاج مرحليّ وسريع في الفترة الحالية السّعي الجاد لمراجعة بروتوكول باريس الاقتصادي، الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي بتاريخ: ١٩٩٤/٤/٢٩م، حيث أدخل هذا البروتوكول الاقتصاد الفلسطيني كمكوّن في اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي عبر الاتحاد الجمركي، وأعطى للاحتلال الحق في التحكّم على كل الحدود، لكل من إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وظل الفلسطينيون



من خلاله بلا وسيلة للتبادل الاقتصادي المستقل مع العالم، فضلاً أن كثيراً من مفاصل هذا البروتوكول قد كُتِلت الاقتصاد الفلسطيني، وجعلته رهينة بيد الاحتلال الإسرائيلي، يعبث به كيف يشاء، ويضيق عليه وقت ما يشاء (وكبيديا الموسوعة الحرة، ٢٠٢١؛ الزعاري، ٢٠٢١؛ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ٢٠٢١؛ المصري، ٢٠٢١).

ثانياً: تحدي الحالة السياسية الداخلية في الأراضي الفلسطينية: يمكن معالجته من خلال العمل الجاد على إنهاء الانقسام الحالي الحاصل في الساحة الفلسطينية، وإزالة آثاره النكدة على الوضع الفلسطيني برمته، من خلال إعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تلتقي كافة الفصائل والأحزاب العاملة في الساحة الفلسطينية على برنامج وطني مشترك، يُبقي على الوجهة الحقيقية والبوصلية الرئيسة لتلك الأحزاب، وهي العمل على التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، والاستفادة من كل جهد عربي وإسلامي في هذا السياق، وهذا من شأنه أن يخفف من الحالة السياسية المضطربة، والاحتقان الداخلي الذي يلقي بظلاله السلبية على مجمل الوضع الفلسطيني، بما في ذلك الاقتصاد وعمل المصارف الإسلامية، لتتطلق المؤسسات الفلسطينية للعمل، وجلب الاستثمارات التي تحقق النفع للجمهور وتعمل على تقوية جبهته.

ثالثاً: تحدي تقليد الصناعة المالية التقليدية: لا بد من العمل عند هيكلة وبناء المنتجات المالية الإسلامية على أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقاصد الشّارع الحكيم، بعيداً عن التقليد للمنتجات التجارية؛ لأن المصارف الإسلامية ومنتجاتها هي وسائل مهمة تستهدف مقاصد الشّارع؛ لأنها غايتها، ولا يجوز عند بناء وهيكلية ومشروعية المنتج أن يبتتر عن غايتها (السرطاوي، ٢٠٢١).

رابعاً: تحدي العولمة: يمكن التغلب عليه بأن تسعى المصارف الإسلامية الفلسطينية وبالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص في الدول العربية والإسلامية، وبخاصة التي تنتشر فيها المصارف الإسلامية على إحداث تكامل مالي فيما بينها، من خلال شبكة مصرفية إسلامية عالمية، وصولاً إلى إيجاد سوق مالي إسلامي (الزعاري، ٢٠٢١)، حيث إن عملية الاندماج بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات المصرفية العملاقة على مستوى العالم، ومن تجارب الاندماج التي شهدتها المؤسسات المالية العربية كانت بين أكبر مؤسستين ماليتين إسلاميتين هما "مجموعة دلة البركة السعودية، وشركة المستثمر الكويتية" واللّتان وقعتا اتفاقاً يقضي باندماج بعض الوحدات المصرفية في المجموعة مع شركة المستثمر الدولي لينشأ بمقتضاه أكبر كيان مصرفي إسلامي باسم شركة "البركة المستثمر" كشركة قابضة، وتجمع بين قوة شبكة مجموعة دلة البركة في مجال المصارف الإسلامية وخبرة شركة المستثمر الدولي في مجال مصارف الاستثمار، وبحيث تتكوّن في النهاية منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية الإسلامية (الطحان، ٢٠٢١).

خامساً: تحدي ضعف وعي الجمهور: لا بد أن تسعى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والجهات المهتمة جاهدة إلى إحداث الوعي الكافي لدى الجمهور الفلسطيني، بخصوص المصارف الإسلامية، وبيان فكرة الصّيرفة الإسلامية، وتميّزها عن غيرها، وإبراز الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، وذلك بعقد المزيد من المؤتمرات، وورش العمل، والدورات، والمحاضرات، والاستعانة بأساتذة العلم الشرعي المتخصصين والمشهود لهم بالفهم الشرعي والاضطلاع في فقه المعاملات المالية المعاصرة، وأعضاء الهيئات الشرعية، وإظهار القرارات التي صدرت عن المجامع الفقهية بخصوص عمل المصارف الإسلامية والمنتجات المختلفة، والمعايير الشرعية التي صدرت عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية



الإسلامية (AAOIFI)، وطباعة النشرات التوعوية وتوزيعها، ويمكن للمصارف الإسلامية كذلك الاستفادة من التكنولوجيا، لتوضيح موقف الفقه الإسلامي من المصارف الإسلامية، وأن الفقه الإسلامي ولديه القدرة على استحداث مؤسسات مالية ومنتجات استثمارية إسلامية بعيداً عن الربا وأخطاره (الدباغ، ٢٠٢١؛ البدارين، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١).

سادساً: تحدي قوانين سلطة النقد: على سلطة النقد إصدار قوانين منظمة وكافية لكل ما يتعلق بأعمال المصارف الإسلامية الفلسطينية، وأن تأخذ سلطة النقد الفلسطينية بالحسبان خصوصية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بتقديم التسهيلات التي تتناسب وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، وبخاصة في علاج نقص السيولة (صبري، ٢٠٢١؛ البدارين، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١؛ المصري، ٢٠٢١)، مع ضرورة العمل على إصدار نظام داخلي ينظم العلاقة بين سلطة النقد وهيئة الرقابة الشرعية العليا التابعة لها، وأن تكون هناك معايير ضابطة لاختيار أعضاء هذه الهيئة، وأن يتم العمل على إصدار تعليمات تفصيلية واضحة تنظم العلاقة بين الهيئة العليا والهيئات الشرعية المحلية للمصارف الإسلامية، بحيث يعطى للهيئات المحلية هامش للعمل بعيداً عن تحكم الهيئة الشرعية العليا، وأن يقتصر دور الهيئة العليا على تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تقع من قبل الهيئات المحلية، ومراقبة مدى التزام المصارف الإسلامية بقرارات الهيئات الشرعية المحلية، وأن تكون الهيئة الشرعية العليا عوناً للهيئات المحلية في أداء دورها الرقابي على المصارف الإسلامية، وفي حال ما إذا كان هناك خلاف في إباحة أو رفض أي منتج فعلى الهيئة العليا أن تحترم اجتهاد الهيئات المحلية، إلا إذا كان هناك مخالفة صريحة للنصوص الشرعية والاجتهادات الشرعية المعتمدة الصادرة عن المجامع الفقهية أو المعايير الشرعية (البدارين، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١).

سابعاً: تحدي استحواذ المصارف التقليدية: يلزم سلطة النقد الفلسطينية القيام بدورها التنظيمي والرقابي، من خلال وضع تعليمات وقوانين تضبط نسب التملك المسموح بها للمصارف التقليدية عند شراء أسهم من المصارف الإسلامية، بحيث لا تسمح تلك القوانين والتعليمات للمصارف التقليدية من السيطرة على المصارف الإسلامية، ومن ثم محاولة الضغط لحرف بوصلتها، مما يفقد ثقة الجمهور بها (الدباغ، ٢٠٢١؛ حنيني، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١)، ومن ثم الدخول في مشاكل كبيرة مع هيئات الرقابة الشرعية، ويمكن إعادة النظر في المعيار الشرعي رقم (٢١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (٢٠١٨) المتعلق بشراء الأسهم، لحماية المؤسسات المالية الإسلامية من استحواذ المؤسسات التقليدية القائمة أساساً على الفكر الرأسمالي القائم على الربا، ولا يقيم وزناً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء (إرشيد، ٢٠٢١؛ حنيني، ٢٠٢١).

ثامناً: تحدي منافسة المصارف التقليدية: يمكن التغلب عليه من خلال قيام المؤسسات الأكاديمية، وتحديدًا الجامعات والمعاهد بما فيها الجامعات والمعاهد الفلسطينية، بتبني خطط، واستحداث تخصصات تخدم الصيرفة الإسلامية؛ لرشد المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالكوادر المؤهلة، والمتخصصة في المالية الإسلامية وعمل المصارف الإسلامية، وقد قامت جامعة النجاح الوطنية بفتح قسم للمصارف الإسلامية منذ العام ٢٠٠٦م (جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٢١)، وتم استحداث قسم آخر للاقتصاد والمصارف الإسلامية في الجامعة العربية الأمريكية منذ العام ٢٠٢١م (الجامعة العربية الأمريكية، ٢٠٢١)، كما تم استحداث قسم آخر جديد في كلية العلوم الإسلامية منذ العام ٢٠٢٠م (السراحنة، ٢٠٢١)، وهناك برنامج ماجستير في جامعة الخليل بعنوان الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة الخليل تم استحداثه منذ العام الحالي ٢٠٢١م (جامعة الخليل، ٢٠٢١) أضف إلى ذلك لا بد من السعي لدعم البحث العلمي في مجال الصيرفة الإسلامية،



ولا بد أن تقوم المصارف الإسلامية ببذل جهد في هذا الخصوص، وقد قام البنك الإسلامي الفلسطيني مشكوراً بتقديم جائزة سنوية خدمة للبحث العلمي في هذا المجال، وهنا يدعو الباحث المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لأن تحذو حذو البنك الإسلامي الفلسطيني، وأن تعمل على تخصيص جوائز سنوية للباحثين لإجراء البحوث العلمية المحكمة التي تخدم الصيرفة الإسلامية في مجالاتها المختلفة، وتعمل على تطوير العمل، بما يعود بالنفع على هذه المصارف، ويسهم في تعزيز الدور المهم الذي تقوم به، باعتبارها بديلاً شرعياً عن الربا وما يكتنفه من مخاطر تعود بالأثر السيء على الأمة بأكملها، وتجلب غضب الله - تعالى - عليها، مصداقاً لقوله - تعالى -: { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } [البقرة: ٢٧٦]، وقوله - تعالى -: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ رَأَوْسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } [البقرة: ٢٧٨- ٢٧٩]. كما يمكن للقطاع الخاص كذلك أن يعمل على دعم البحوث العلمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛ إسهاماً في دعم فكرة المصارف الإسلامية ونشرها، وتوسيع رقعتها (السرطاوي، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١).

المطلب الثاني: سبل التغلب على التّحديات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

أولاً: تحدي الخلفية غير الإسلامية لمجالس الإدارة وللمدراء العاملين: لا بد من تعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية لدى هؤلاء، كونهم الجهة الرئيسة التي تتربع على رأس الهرم في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وهي من يرسم السياسات العامة لتلك المصارف، وذلك بعقد دورات تدريبية مكثفة في مجال الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات الإسلامية، وأن يكون الحضور فيها إجبارياً لجميع هؤلاء، وأن يستدعى لها خبراء في الصيرفة الإسلامية وعمل المصارف الإسلامية من الجامعات الفلسطينية أو الإقليمية، وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية، لتوضيح الأسس الشرعية لعمل المصارف الإسلامية والمنتجات الشرعية التي يمكن أن تعمل المصارف الإسلامية من خلالها، وأن يعمل على اجتذاب عناصر إدارية مؤهلة مالياً وإدارياً ولديها المعرفة الشرعية المعمقة في التمويل الإسلامية وأعمال الصيرفة الإسلامية (صبري، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١؛ المصري، ٢٠٢١؛ حنيني، ٢٠٢١).

ثانياً: تحدي ضعف الكادر التنفيذي: وهذا يتطلب التنسيق والتعاون المستمر لبناء قدرات تتمتع بالمهارات الفنية المطلوبة وزيادة الاستثمار في العنصر البشري (الكراسنة، ٢٠٠٧؛ الحولي، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١؛ البرغوثي، ٢٠٢١)، مما يعني ضرورة أن تعمل الإدارات القائمة على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على تطوير الكادر الذي يعمل لديها من خلال التنسيق مع هيئات الرقابة والمؤسسات الأكاديمية ذات الصلة للالتحاق ببعض التخصصات التي تخدم مجال عمل المصارف الإسلامية، والاهتمام بشكل أكبر بتوظيف خريجين يحملون درجات علمية من أقسام المصارف الإسلامية، والعمل باستمرار على استضافة متخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية لتزويد العاملين في المصارف الإسلامية الفلسطينية بالمهارات اللازمة، والدورات التدريبية، وأن تنفق عليها بسخاء، وأن تسعى الإدارات القائمة على المصارف الإسلامية الفلسطينية على ألا يخطرط للعمل فيها إلا الموظف المتميز، وأن تكون الكفاءة العلمية هي العنصر الأساسي والرئيس في التوظيف أضف إلى ذلك التثقيف والتأهيل الديني؛ ليكون موظف المصرف الإسلامي صورة حقيقية عن المؤسسة الإسلامية التي يعمل فيها، مما يزيد من ثقة الجمهور الذي يتعامل مع تلك المصارف، إضافة إلى ضرورة قيام هذه الإدارات بترقية الموظف الذي يستحق الترقية لإحداث التنافس الإيجابي بين



الموظفين العاملين في المصارف الإسلامية الفلسطينية (الحولي، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١).

ثالثاً: تحدي محدودية وسائل الاستثمار: يمكن التغلب على هذا التحدّي بأن يعلم من يرسم السياسات العليا في المصارف الإسلامية بمدى سعة الفقه الإسلامي وقدرته على وضع الحلول الاقتصادية الشرعية الناجعة، وأن تعمل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على استحداث منتجات جديدة تلبي حاجة الجمهور الفلسطيني الذي يتعامل معها، وعقد ورشات عمل مع متخصصين وعمل دراسات جدوى، والذهاب بشكل أكبر نحو الاستثمارات الشرعية كالمضاربة، والاستصناع، والمشاركة، والمشاريع الزراعية المختلفة، وبيان الأثر الإيجابي لهذه الأمور، ويمكن للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عمل شراكات مع بعضها للعمل في هذه الاستثمارات، كما يمكنها الاستفادة من موضوع الصكوك، كصكوك السلم، والاستصناع، والإجارة، والمشاركة، والمضاربة،... الخ، وقد أقرّت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أربعة عشر نوعاً من هذه الصكوك (الكراسنة، ٢٠٠٧)، كما يتوجب على الجهات الفلسطينية المسؤولة العمل على إيجاد نظام لضبط هذه الصكوك، ليتم طرحها والتعامل معها وفق الأسس الشرعية السليمة (البدارين، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١؛ عبد المنعم، ٢٠٢١).

رابعاً: تحدي تعدد الفتاوى واختلافها: للوصول إلى القاسم المشترك والتقليل من الاحتمالات الفقهية يجب العمل على إحداث التقارب المثمر والتنسيق المشترك بين كافة الهيئات الرقابية التي تقوم على المصارف الإسلامية، والعمل على توحيد الأنظمة الداخلية والمعايير الضابطة لعمل هيئات الرقابة الشرعية، وتطبيقها على كافة أشكال العمل المصرفي الإسلامي، بغض النظر عن المنطقة التي تعمل بها هذه الصناعة المصرفية، والعمل على عقد اجتماعات دورية بين الهيئات الشرعية لمناقشة كافة القضايا، وهذا من شأنه أن يقلل من عملية التفاوت في الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية، وتعدد الفتوى، سعياً للمحافظة على استقرار هذه المؤسسات والصناعة المصرفية الإسلامية (الكراسنة، ٢٠٠٧؛ البدارين، ٢٠٢١؛ ناصر، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١).

خامساً: تحدي ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية: تعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أمر مهم، ولعلّ الندوات والمؤتمرات المصرفية والملتقيات هي خير سبيل لإحداث التقارب المثمر والتنسيق المشترك، بين المصارف الإسلامية الثلاثة، والوقوف على التحدّيات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في فلسطين، والتعاون على وضع الحلول الناجعة لها، سعياً للمحافظة على استقرار هذه المؤسسات والصناعة المصرفية الإسلامية (الكراسنة، ٢٠٠٧).

سادساً: تحدي ضغط المجالس والإدارات التنفيذية: تركيز الوعي بالصيرفة الإسلامية وضوابطها الشرعية لدى القائمين على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هو حلّ متقدّم، وأن تكون هيئات الرقابة الشرعية على مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والاستقلالية الكاملة، لتكون جسماً رقابياً قوياً يحول دون الخضوع لتلك الضغوطات (الدباغ، ٢٠٢١؛ إرشيد، ٢٠٢١).

سابعاً: ارتفاع كلفة التمويل في المصارف الإسلامية وعدم الدقة في توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار: على المصارف الإسلامية السعي جاهدة للتخفيف من نسب الأرباح العالية التي تحققها من خلال تعاملاتها مع الجمهور، وبخاصة في تمويل الأفراد محدودي الدخل، مراعاة لظروفهم الاقتصادية، سعياً لجذب فئة غير قليلة من الجمهور الفلسطيني، التي يعد ميزان الربح والخسارة هو المحرك الرئيس لها، وليس



لها أن تتعلق بقضايا المخاطرة، فهي قليلة إذا ما قورنت بارتفاع نسبة الربح التي تحصل عليها هذه المصارف (الحوالي، ٢٠٢١؛ أبو شكر، ٢٠٢١؛ الجعبري، ٢٠٢١؛ صبري، ٢٠٢١)، أضف إلى ذلك السعي لتحقيق أقصى قدر من العدالة في توزيع الأرباح بين المساهمين في المصارف الإسلامية وحسابات الاستثمار، وأن تكون هناك رقابة على ذلك لتحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة (الجعبري، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١؛ إرشيد، ٢٠٢١؛ حنيني، ٢٠٢١).

ثامناً: تحدي هيئات الرقابة الشرعية: لا بد أن يكون تعيين هيئات الرقابة الشرعية وفق آليات واضحة ومحددة، وأن يكون التخصص الفقهي والمصرفي والبحث العلمي، هو الأساس في التعيين، وأن يكون ذلك كله بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وبأسلوب ملزم، بعيداً عن أي دور للمجالس والإدارات التنفيذية للمصارف، وأن تعمل هذه الهيئات على التنسيق فيما بينها، وأن تعمل على توحيد إجراءات الرقابة الشرعية، دعماً لمبدأ الالتزام بالأحكام الشرعية، وأن تكون على تواصل وتنسيق فيما بينها في القضايا والمشكلات، عاملة على توحيد المواقف في حال كان هناك تجاوزات على مستوى الإدارات التنفيذية في القضايا العامة، والمطالبة بأمور تميز المصارف الإسلامية عن غيرها، وتهيئ لها البيئة القانونية التي تحمي تعاملاتها، وأن تتواصل مع الجهات ذات الاختصاص، على حلها، خدمة للمصارف الإسلامية الفلسطينية (صبري، ٢٠٢١؛ الدباغ، ٢٠٢١)، وأن تدرك هيئات الرقابة بأن مهمتها الأساسية في الرقابة على المصارف الإسلامية هي تحقيق العدل والموازنة بين أطراف المعادلة، وبما يتوافق مع الأسس التي قامت عليها هذه المصارف، ومع الخصوصية التي تتميز بها (الدباغ، ٢٠٢١).

تاسعاً: تحدي تعثر تحصيل الأموال: هناك آليات للخروج من هذا المشكل، فمن الممكن تكوين مخصصات وموازنات للديون المتعثرة، واستخدامها من طرف البنك الإسلامي في حال تعثر العميل، أضف إلى ذلك القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي سيمول، قبل الموافقة على قرار تمويله، وعمل تحليل مالي وإثماني عميق للعميل الذي يريد تمويلًا، والعمل على التقييم المستمر للمخاطر الائتمانية لكل عميل على حده، لتجنب الوصول إلى تعثره، وإحداث وعي شرعي لدى الجمهور المتعامل مع المصارف الإسلامية الفلسطينية وبيان مدى الإثم العظيم الذي يقع فيه من يتهرب من الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة لأي من المصارف الإسلامية (قادري، ابن ساسي، ٢٠١٧؛ رزية، ٢٠٢١).

عاشرًا: تحدي الفائض النقدي (السيولة النقدية): إن الدخول في استثمارات محلية مربحة، والعمل على التنسيق المالي وتعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية نفسها هو الحل العالي، والدخول كذلك في مشاركات استثمارية شرعية تعود بالفائدة على مجموع هذه المصارف، والعمل على تفعيل القرض الحسن بين المصارف نفسها؛ حتى تكون هذه المصارف بعضها عوناً لبعض، تحقيقاً لمبدأ التعاون الذي حث عليه الإسلام (البدارين، ٢٠٢١؛ رزية، ٢٠٢١؛ المصري، ٢٠٢١)، مصداقاً لقول الله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: ٢].

الخاتمة: وقد تضمنت النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: استناداً إلى ما تم بيانه حول موضوع التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وسبل التغلب عليها، خلص البحث إلى جملة من النتائج كما يلي:



١. تعدُّ الصيرفة الإسلامية حديثة نسبياً حيث بدأت فكرتها منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، وطبقت فعلياً في بداية الربع الأخير من القرن نفسه بمباشرة البنك الإسلامي للتنمية نشاطه المصرفي في العام ١٩٧٧م.
 ٢. جاءت المصارف الإسلامية لتكون بديلاً شرعياً للبنوك التقليدية القائمة أساساً على الربا إقراضاً واقتراضاً، وللتأكيد على حيوية الفقه الإسلامي وقدرته الفائقة على إيجاد منظومة اقتصادية تلبي حاجة الأمة الإسلامية في المجال المالي بعيداً عن الانزلاق في الربا وأخطاره.
 ٣. تأخر دخول المصارف الإسلامية إلى الأراضي الفلسطينية ما يقرب العقدين من الزمان، بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي البغيض وظلمه في السعي للسيطرة على جميع مفاصل الحياة الفلسطينية.
 ٤. تعمل في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحالي ثلاثة مصارف إسلامية، وهي: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، وبنك الصفا.
 ٥. هناك جملة من التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بعضها تحديات خارجية كتحدّي الاحتلال الإسرائيلي البغيض، والتحدّي الناجم عن الحالة السياسية المضطربة بسبب الانقسام الفلسطيني الداخلي...، والبعض الآخر تحديات داخلية كالخلفية المصرفية غير الشرعية لمجالس الإدارة والمدراء العاملين، وضعف الكفاءات، واستحواذ المصارف التقليدية... الخ.
 ٦. هناك سبل للتغلب على التحدّيات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بعضها سياسي رسمي، وبعضها الآخر يمكن أن تقوم به الجهات المسؤولة عن المصارف الإسلامية؛ كسلطة النقد، ومجالس الإدارة، والإدارات التنفيذية، وهيئات الرقابة الشرعية،... الخ.
- ثانياً: التوصيات:** في ضوء ما سبق من نتائج يوصي البحث بما يلي:

١. ضرورة أن تقوم الجهات المسؤولة بالعمل الجاد لإلزام الاحتلال بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية، للتخلّص من الهيمنة الإسرائيلية الأمنية والقانونية على الأراضي الفلسطينية، وصولاً إلى تخليص الاقتصاد الفلسطيني من الهيمنة الإسرائيلية، ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، والإفادة من كل جهد عربي وإسلامي ودولي يصبّ في هذا الاتجاه.
٢. ضرورة المراجعة السريعة والجادة لبروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وتعديل البنود التي كبّلت الاقتصاد الفلسطيني، وجعلته رهينة بيد الاحتلال الإسرائيلي يعبث به حيث يشاء.
٣. العمل الجاد على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وإزالة آثاره النكدة على الوضع الفلسطيني برمته، وإعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمكين المؤسسات الفلسطينية الاقتصادية من الانطلاق للعمل والاستثمار بما يعود بالنفع على الجمهور الفلسطيني كافة.
٤. ضرورة العمل عند هيكلة وبناء المنتجات المالية الإسلامية على أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقاصد الشارع الحكيم بعيداً عن التقليد للمنتجات التجارية.
٥. ضرورة العمل على زيادة الوعي والتثقيف المصرفي بين الجمهور الفلسطيني للتعريف بالصيرفة الإسلامية وشرعيتها، وبتميّزها عن المعاملات المالية المحرّمة التي تجري في المصارف الربوية، وإبراز الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية.
٦. على سلطة النقد الفلسطينية أن تصدر قوانين كافية تنظم عمل المصارف، وأن تأخذ بالحسبان عند إصدار أية قوانين أو تعليمات خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.



٧. يلزم سلطة النقد الفلسطينية إصدار نظام داخلي ينظم العلاقة بين سلطة النقد وهيئة الرقابة الشرعية العليا التابعة لها، مع ضرورة أن تكون هناك تعليمات واضحة عند اختيار أعضاء هذه الهيئة.
 ٨. من اللازم أن تعمل سلطة النقد الفلسطينية على إصدار تعليمات واضحة تنظم العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية العليا وهيئات الرقابة الشرعية المحلية للمصارف الإسلامية الفلسطينية لمنع التضارب الحاصل بينها.
 ٩. على سلطة النقد الفلسطينية وضع تعليمات تضبط نسب التملك المسموح بها عند شراء المصارف التقليدية أسهمًا من المصارف الإسلامية منعًا للاستحواذ الحاصل من المصارف الربوية على المصارف الإسلامية.
 ١٠. السعي الحثيث من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية على طرح منتجات مالية جديدة والذهاب بشكل أكبر نحو الاستثمارات الشرعية التي تخدم الجمهور الفلسطيني، وتحقيق طموحاته المختلفة، للحد من منافسة المصارف التقليدية.
 ١١. ضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية بتبني خطط واستحداث تخصصات حديثة تخدم الصيرفة الإسلامية؛ لرفد المصارف الإسلامية الفلسطينية بالكادر المؤهل، وتعزيز الدور الذي تقوم به، باعتبارها البديل الشرعي للمعاملات الربوية وما يكتنفها من مخالفات شرعية، وأثار سلبية تنعكس على الوطن برمته.
 ١٢. العمل على تعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية لدى المجالس والإدارات القائمة على المصارف الإسلامية، والكوادر التنفيذية ورفدهم بخريجي الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.
 ١٣. التنسيق المشترك بين إدارات المصارف الإسلامية، وكذلك هيئات الرقابة والعمل على عقد اجتماعات دورية لمناقشة كافة القضايا التي تهم الصيرفة الإسلامية الفلسطينية والرقابة الشرعية فيها، والدخول في مشاركات استثمارية شرعية تعود بالفائدة على الجميع.
 ١٤. التخفيف من نسب الأرباح العالية للمنتجات المالية التي تطرحها المصارف الإسلامية، مراعاة للظروف الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والعمل على تحقيق أقصى قدر من العدالة في توزيع الأرباح بين المساهمين في المصارف الإسلامية وحسابات الاستثمار، وأن تكون هناك رقابة على ذلك لتحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة.
 ١٥. ضرورة أن يكون تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وفق آليات واضحة ومحددة، وأن يكون التخصص والخبرة والبحث هي العوامل الأساسية في ذلك بعيدًا عن أي دور للمجالس والإدارات التنفيذية.
 ١٦. تكوين مخصصات وموازنات للديون المتعثرة، والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل الموافقة على تمويله، وعمل تحليل مالي وائتماني عميق لكل من يريد الحصول على تمويل، لتجنب الوصول إلى التعثر في تحصيل الأموال.
 ١٧. ضرورة إحداث وعي شرعي لدى الجمهور الفلسطيني، وبيان مدى الإثم العظيم الذي يقع فيه من يتهرب من الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة لأي من المصارف الإسلامية العاملة.
- قائمة المصادر والمراجع**
- *- القرآن الكريم.

١- إرشيد، محمود. (٢٠٠١). **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، ط١، عمان: دار النفائس.



- ٢- بنك الصفا، الموقع الإلكتروني: <https://www.safabank.ps/ar/page/brief>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/٩م.
- ٣- البنك الإسلامي الفلسطيني، الموقع الإلكتروني: <https://islamicbank.ps/>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/٧م.
- ٤- البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي عن العام ٢٠٢٠م.
- ٥- البنك الإسلامي الفلسطيني، الإدارة العامة، رام الله، الأرشيف.
- ٦- آل بورنو، محمد. (٢٠٠٣). **موسوعة القواعد الفقهية**، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٧- جامعة الخليل، الموقع الإلكتروني: <https://www.hebron.edu/index.php/gs-dep/ieb-master/ieb-about.html>
- ٨- جامعة النجاح الوطنية، قسم المصارف الإسلامية، الموقع الإلكتروني: <https://shariah.najah.edu/ar/academics/sharia-islamic-banks/>
- ٩- الجامعة العربية الأمريكية، الموقع الإلكتروني: <https://www.aaup.edu/ar/Academics/>
- ١٠- الدباغ، مصطفى. (١٩٩١). **بلادنا فلسطين**، طبعة جديدة، كفر قرع: دار الهدى.
- ١١- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣م.
- ١٢- سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: <https://www.pma.ps/ar/>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/١٠م.
- ١٣- الطحان، إيمان. (٢٠١٥). أثر العولمة المصرفية على المؤسسات المالية الإسلامية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، ٤، ١٩٧-٢٠٨.
- ١٤- عبد المنعم، فياض. (٢٠١٥). محاضرة نظمها مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، منشورة على الرابط الإلكتروني: https://drive.google.com/file/d/1_msf1b_Z3gXvjllYEEPGSUSKsSxxz6mp/vi
ew
- ١٥- العليات، أحمد. (٢٠٠٦). **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- ١٦- غانم، سري. (٢٠٢١). **البنوك الإسلامية في فلسطين ومشاكلها**، جريدة السفير الاقتصادي، الموقع الإلكتروني: <http://www.alsafeernews.com/arabic/ar/articles>، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/١م.
- ١٧- قادري، ورقلة، بن ساسي، عبد الحفيظ. (٢٠١٧). **إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية**، بحث منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
- ١٨- قواسمه، ثلجي. (٢٠١٩). **مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.
- ١٩- الكراسنة، إبراهيم. (٢٠٠٧). **البنوك الإسلامية، الإطار المفاهيمي والتحديات**، (د. ط)، أبو ظبي: منشورات صندوق النقد العربي.
- ٢٠- مجمع اللغة العربية. (د. ت). **المعجم الوسيط**، (د. ط)، إستانبول: تركيا.
- ٢١- مجموعة البنوك الفلسطينية، الموقع: <https://www.abp.ps/ar>، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/١٠م.
- ٢٢- المسالمة، حسن. (٢٠٠٩). **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في الضفة الغربية بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.



- ٢٣- مشتهى واللوح، عبد العظيم، ومنصور. (٢٠١٥). **جغرافية فلسطين الطبيعية**، ط١، غزة: منشورات جامعة الأزهر.
- ٢٤- الموقع الإلكتروني باسيا: <http://www.passia.org/maps/view/151>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/١٥م.
- ٢٥- موقع حزب لتحرير الإسلامي على شبكة الإنترنت: <http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/١٠م.
- ٢٦- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/٧م.
- ٢٧- ابن نجيم، زين الدين. (١٩٩٩). **الأشباه والنظائر**، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٨- هارون، محمد صبري، وآخرون (عبد الرحيم أحمد، سهى مفيد أبو حفيظة، فادي أحمد حرز الله)، البنوك الإسلامية في فلسطين والتحديات التي تواجهها، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net/publication/327671843_albnwk_alaslamyt_fy_flst_yn_walthdyat_alty_twajhha
- ٢٩- هيئة تسوية الأراضي والمياه. (٢٠٢١). **قسم الخرائط، GIS**، رام الله: فلسطين.
- ٣٠- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). (٢٠١٨). **المعايير الشرعية**، (د. ط)، المنامة.
- ٣١- الهيتي، عبد الرزاق. (١٩٩٨). **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط١، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ٣٢- الوادي، وسامح، محمود حسين، وحسين محمد. (٢٠٠٧). **المصارف الإسلامية- الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ٣٣- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3288، تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/٨م.
- المقابلات الشخصية:**
- ١- مقابلة مع الباحث المهتم بالشأن السياسي الفلسطيني وعضو هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة الأستاذ كامل الدرابيع، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٧م.
- ٢- مقابلة مع الخبير الاقتصادي الفلسطيني وعضو هيئة التدريس في جامعة القدس الأستاذ الدكتور محمود الجعفري، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/١٢م.
- ٣- مقابلة مع الخبير الاقتصادي وعضو هيئة التدريس في جامعة النجاح سابقاً الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٥م.
- ٤- مقابلة مع العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية في بنك الصفا، وعضو هيئة التدريس في كليتي الشريعة والدراسات العليا ورئيس قسم الفقه في جامعة الخليل الدكتور أيمن عبد الحميد البدارين، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٦م.
- ٥- مقابلة مع المتخصص في الاقتصاد الإسلامي، وعضو هيئة التدريس في قسم المصارف الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية ورئيسه سابقاً، والمراقب الشرعي في بنك الأقصى الإسلامي سابقاً، الدكتور محمود عبد الكريم إرشيد، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/١٠م.
- ٦- مقابلة مع المدير العام للبنك الإسلامي العربي الأستاذ نضال البرغوثي، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/٣م.
- ٧- مقابلة مع المدير العام للبنك الإسلامي العربي الأستاذ هاني صلاح ناصر، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٩م.



- ٨- مقابلة مع رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة القدس الأستاذ أحمد الزعاري، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٣ م.
- ٩- مقابلة مع رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني، ورئيس قسم المصارف الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية، الدكتور علاء صبحي رزية، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/٥ م.
- ١٠- مقابلة مع رئيس وعضو هيئة الرقابة الشرعية على البنك الإسلامي الفلسطيني سابقاً وعضو هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية معالي الدكتور علي السرطاوي، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/١٩ م.
- ١١- مقابلة مع رئيس وعضو هيئة الرقابة الشرعية على البنك الإسلامي الفلسطيني سابقاً، وعضو هيئة التدريس في كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة القدس، الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانة، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/١٩ م.
- ١٢- مقابلة مع رئيس وعضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي سابقاً وعميد كليتي القرآن والدراسات الإسلامية والدعوة وأصول الدين في جامعة القدس، الأستاذ الدكتور عروة عكرمة صبري، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/١٩ م.
- ١٣- مقابلة مع عضو هيئة الرقابة الشرعية على البنك الإسلامي العربي سابقاً وعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية، الدكتور أيمن مصطفى الدباغ، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٠ م.
- ١٤- مقابلة مع عضو هيئة الرقابة الشرعية على البنك الإسلامي الفلسطيني، وعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية في غزة، الأستاذ الدكتور ماهر الحولي، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٠ م.
- ١٥- مقابلة مع عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي وعضو هيئة التدريس في قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الأعمال والاقتصاد في جامعة فلسطين التقنية- خضوري، الدكتور أنس زاهر المصري، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/٧ م.
- ١٦- مقابلة مع عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي وعضو هيئة التدريس في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت، الدكتور محمد حنيني، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/١٤ م.
- ١٧- مقابلة مع عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي سابقاً الدكتور طارق الجعبري، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٠ م.
- ١٨- مقابلة مع عميد كلية العلوم الإسلامية في فلسطين، الدكتور خالد السراحنة، بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/١١ م.
- ١٩- مقابلة مع مدير البنك الإسلامي العربي، فرع بيت لحم، الدكتور موسى شحادة، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٨ م.
- ٢٠- مقابلة مع مدير البنك الإسلامي العربي، فرع نابلس، الأستاذ فادي أبو نبعة، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٨ م.
- ٢١- مقابلة مع مدير البنك الإسلامي العربي، محافظة رام الله، فرع بيتونيا، الأستاذ أحمد زقوت، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٨ م.
- ٢٢- مقابلة مع مدير البنك الإسلامي الفلسطيني، فرع رام الله والبيرة، الأستاذ رائق ساكت، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٨ م.
- ٢٣- مقابلة مع مدير بنك الصفا، فرع بيت لحم، الأستاذ وجدي شاهين، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٨ م.
- ٢٤- مقابلة مع مدير بنك الصفا، فرع نابلس، الأستاذ هشام صبح، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٨ م.
- ٢٥- مقابلة مع مدير منطقة الجنوب في البنك الإسلامي الفلسطيني، الأستاذ نزار بالي، بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٢٨ م.